

بسم الله الرحمن الرحيم



السلطة الوطنية الفلسطينية

مجلس الوزراء

نظام أسس الترخيص لشركات الكهرباء
رقم (09) لعام 2010 م

مجلس الوزراء،

استناداً إلى القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته، ولا سيما المادة (70) منه،
وإلى القرار بقانون رقم (13) لسنة 2009 م بشأن قانون الكهرباء العام، ولا سيما المادة (1/36) منه،
وبناء على تنصيب سلطة الطاقة والموارد الطبيعية،
وبناء على ما أقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في مدينة رام الله بتاريخ 10 / 05 / 2010 م،
وبناء على مقتضيات المصلحة العامة،
وبناء على الصالحيات المخولة لنا قانوناً،
أصدر النظام الآتي:

مادة (1)

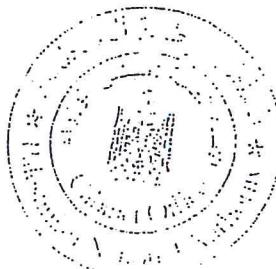
تعريف

يكتفى بالكلمات التالية في معناها في هذا النظام السياسي الشعبي: أي: كل... لم تكن الشرطة شرطة...
القرار بقانون: القرار بقانون رقم (13) لسنة 2009 م بشأن قانون الكهرباء العام.

سلطة الطاقة: سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية.

المجلس: مجلس تنظيم قطاع الكهرباء.

الشخص: إبن خاص تمنحه سلطة الطاقة ويوصي به المجلس يخول الشخص له القيام بتأليف الكهرباء أو
نقلها أو توزيعها وفقاً لأحكام هذا النظام.



بسم الله الرحمن الرحيم



السلطة الوطنية الفلسطينية

مجلس الوزراء

مادة (2)

الحصول على الرخصة

على أية جهة ترغب في إنشاء أو تشغيل محطات توليد الكهرباء (التي تزيد قدرتها التوليدية على (١) ميجا واط)، أو شبكات نقل الطاقة الكهربائية أو توزيعها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، الحصول على رخصة من سلطة الطاقة وفقاً لأحكام القرار بقانون والتشريعات الصادرة بمقتضاه.

مادة (3)

طلب الترخيص

١. يقدم طلب الحصول على الرخصة إلى سلطة الطاقة على النموذج المعتمد رسميًا لينذه الغاية مرفقاً به الوثائق التالية:

أ. صورة عن شهادة تسجيل الشركة.

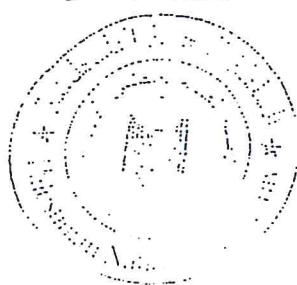
ب. تقرير فني شامل عن منشآت الشركة.

ج. تقرير مالي عن الشركة.

ث. بيان بالخدمة التي تقدمها الشركة والمنطقة الجغرافية التي تشعلها هذه الخدمة.

ج. الموافقات المطلوبة من الجهات ذات الالتحاق.

٢. لسلطة الطاقة تكليف الشركة طالبة الترخيص بتزويدها بأي بيانات أو وثائق تراها ضرورية لإصدار قرارها بشأن الطالب.



بسم الله الرحمن الرحيم



السلطة الوطنية الفلسطينية

مجلس الوزراء

(4) مادة

رفع طلب الترخيص إلى المجلس

1. تقوم سلطة الطاقة بدراسة الطلب ومراجعة الوثائق والبيانات المرفقة به وترفعه إلى المجلس، خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أيام من تاريخ استيفاء الطلب لجميع الشروط والوثائق والبيانات المطلوبة، لتقديم توصيته بشأن طلب الرخصة.
2. على المجلس تقديم توصيته إلى سلطة الطاقة بشأن طلب الترخيص خلال مدة لا تزيد عن (30) ثلاثة أيام من تاريخ رفع الطلب إليه.
3. على سلطة الطاقة اتخاذ قرارها بالموافقة أو الرفض بشأن طلب الترخيص خلال مدة لا تتجاوز (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامها لتوصية المجلس، وفي حال عدم الرد خلال الفترة المذكورة يعتبر الطلب مرفوضاً.

(5) مادة

محتويات الرخصة

1. تحترم الرخصة على ما يلي:

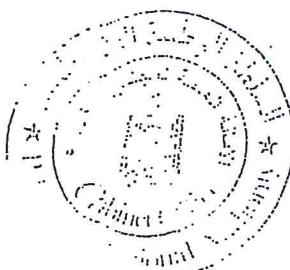
أ. إسم الشركة المرخص لها ونوعها وعنوانها.

ب. البيانات الخاصة بتسجيل الشركة.

ت. تاريخ إصدار الرخصة ومدة سريانها.

ث. نوع النشاط الذي تقوم به الشركة والخدمة التي تقدمها ومنطقتها الجغرافية.

ج. تصدر سلطة الطاقة الرخصة على النسوج السعد من قبلها ل بهذه الغاية.



بسم الله الرحمن الرحيم



السلطة الوطنية الفلسطينية

مجلس الوزراء

مادة (06)

التعهد بالإلتزام بشروط الترخيص وأية إشتراطات أخرى

يجب على الشركة طالبة الترخيص أن تقدم تعهداً خطياً بالإلتزام بشروط الترخيص بالإضافة إلى أي شرط واتفاقيات أخرى تقررها سلطة الطاقة وفقاً لأحكام القرار بقانون وأحكام التشريعات الصادرة بمقتضاه.

مادة (07)

عدم جواز التخلّي عن الرخصة

- لا يجوز لآية شركة توليد حصلت على الرخصة التخلّي عن هذه الرخصة ببيعها أو التنازل عنها، إلا بموافقة مسبقة من سلطة الطاقة ومصادقة مجلس الوزراء.
- لا يجوز لآية شركة توزيع حصلت على الرخصة التخلّي عن هذه الرخصة ببيعها أو التنازل عنها، إلا بموافقة مسبقة من سلطة الطاقة.

مادة (08)

سجل التراخيص

تحفظ سلطة الطاقة بسجل خاص للشخص الصادرة عنها متضمناً المعلومات الواردة في المادة (5) من هذا النظام وأية معلومات، ضرورية تتعلق بالشركة بما في ذلك تجديد رخصتها أو وقف العمل بها أو إلغاؤها.

مادة (09)

الالتزامات المرخص له

يلتزم المرخص له بما يلي:

- القيام بنشاطه وفقاً لأحكام القرار بقانون وشروط الترخيص وأية تعليمات رقرارث، تصدرها سلطة الطاقة بهذا الشأن.

بسم الله الرحمن الرحيم



السلطة الوطنية الفلسطينية

مجلس الوزراء

2. التقييد بتطبيق التعرفة الصادرة عن سلطة الطاقة.

3. التقييد بالمواصفات والتعليمات الفنية التي تصدر عن سلطة الطاقة فيما يخص الخدمة التي تقدمها الشركة.

4. تنطية المنطقة الجغرافية المخصصة له بكاملها خلال المدة التي تحددها سلطة الطاقة لهذه الغاية من تاريخ منح الرخصة.

5. عدم وقف الخدمة إلا وفقاً للتعليمات والقرارات الصادرة عن المجلس لهذه الغاية.

6. رعاية مصلحة المواطنين في توفير الخدمة لهم.

7. التقييد بأية تعليمات تصدرها سلطة الطاقة أو المجلس تنفيذاً للسياسة العامة المقررة لتنظيم قطاع الكهرباء.

8. قياس الطاقة الكهربائية بواسطة أجهزة قياس معتمدة من سلطة الطاقة.

9. تزويد السلطة الطاقة بالوثائق التالية:

أ. البيانات المالية نصف السنوية.

ب. التقرير السنوي والبيانات المالية السنوية.

ت. خطة العمل والموازنة التقديرية لسنة مالية تالية.

ث. أية معلومات فنية أو مالية تطلبها سلطة الطاقة.



بسم الله الرحمن الرحيم



السلطة الوطنية الفلسطينية

مجلس الوزراء

مادة (10)

الجزاءات المترتبة على عدم تقييد المرخص له بالالتزاماته

1. إذا لم يتقييد المرخص له بأي من الالتزامات الواردة في المادة (9) من هذا النظام تقوم سلطة الطاقة بتوجيه إنذار خطى له لتصويب أوضاعه خلال مدة لا تزيد عن تسعين يوماً، فإذا لم يقم المرخص له بذلك، يجوز لسلطة الطاقة وقف العمل بالرخصة أو إلغائها وفقاً لأحكام المادة (13) من هذا النظام.
2. إذا قررت سلطة الطاقة، بعد الإطلاع على توصية المجلس، وقف العمل بالرخصة يتم تبلغ الجهة المرخص لها خطياً بالقرار خلال عشرة أيام من تاريخ اتخاذه.
3. إذا زالت الأسباب التي أدت إلى وقف العمل بالرخصة يلغى قرار إيقافها من قبل سلطة الطاقة.

مادة (11)

عدم جواز الجمع بين رخصتي التوليد والتوزيع

1. على أيّة شركة تمارس أنشطة ذات علاقة بقطاعي التوليد والتوزيع، تخصيصاً أو نشطاً في قطاع واحد فقط من هذين القطاعين، والتقدم للحصول على رخصة لواحد فقط من ذهني القطاعين.
2. على أيّة شركة تدير قطاع من قطاعي التوليد أو التوزيع وتملك أسيمة في شركة أخرى تدير قطاع آخر من القطاعين المذكورين وتزيد قيمة أسيمتها في تلك الشركة عن 25% من رأس المال، أن تخفض قيمة مساحتها في الشركة الأخرى بما لا يزيد عن النسبة المذكورة في هذه المادة أو أن تبيع أو تتنازل عن كامل تلك الحصة.

مادة (12)

تجديد الرخصة

1. يتم تجديد الرخصة أو تعديليها أو وقف العمل بها أو إلغاؤها وفقاً لأحكام القرار بقانون رقم ٢٠١٣ لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض أحكام قانون الطاقة.

بسم الله الرحمن الرحيم



السلطة الوطنية الفلسطينية

مجلس الوزراء

2. إذا تغيرت شروط منح الرخصة فعلى حاملها أن يتقدم إلى سلطة الطاقة بطلب تعديلاً.

مادة (13)

إلغاء الرخصة

1. تلغى الرخصة في حال إعلان إفلاس الشركة المرخص لها أو تصفيتها أو فقدانها لأي من الشرط اللازم للترخيص أو إذا لم تتصوب أوضاعها خلال تسعين يوماً من تاريخ اتخاذ القرار بوقف العمل بالرخصة التي منحت لها أو إذا تقدمت بطلب مبرر إلى سلطة الطاقة لهذه الغاية.

2. إذا تم إلغاء رخصة أي من الشركات، تعين سلطة الطاقة لجنة مؤقتة لإدارتها لضمان استمرار تقديم الخدمة للمستهلكين.

3. لا يحق للشركة التي تم إلغاء الرخصة المعنوية لها أن تتقدم بطلب للحصول على رخصة جديدة قبل مرور ثلاثة سنوات من تاريخ إلغائها.

مادة (14)

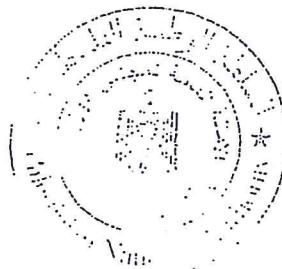
التعليمات المتعلقة بتصويب الأوضاع

على سلطة الطاقة إصدار التعليمات المتعلقة بتصويب أوضاع الجهات العاملة في القطاع الكهربائي بما يتنق وأحكام هذا النظام.

مادة (15)

الإعلان

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا النظام.



بسم الله الرحمن الرحيم



السلطة الوطنية الفلسطينية

مجلس الوزراء

مادة (16)

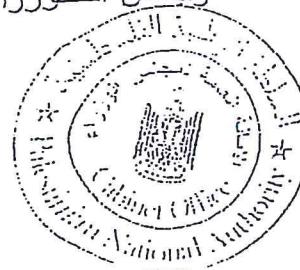
النفاذ

على الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا النظام، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.



سلام فياض

رئيس الوزراء



صدر في مدينة رام الله بتاريخ 10/05/2010م.
السادس والعشرين من جمادى الأولى من عام 1431هـ.